

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⵎⵓⵔ
ⵙⵓⵔ ⵏ ⵍⵎⵎⵓⵔ ⵏ ⵍⵎⵎⵓⵔ



المملكة المغربية
المجلس الأعلى للعلوم

مباراة توظيف منتدبين قضائيين من الدرجة الثانية بالمحاكم المالية

دورة 27 أبريل 2025

المدة : 4 ساعات

الاختبار الكتابي:

1. انطلاقا من المعلومات المكتسبة والملف المرفق (ست وثائق)، اكتب (ي) باللغة العربية أو الفرنسية في الموضوع التالي:

دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الإصلاحات التي تشهدها منظومة تشجيع الاستثمار بالمغرب

Rôle de l'investissement dans le développement économique et social à la lumière des réformes que connaît le système de promotion de l'investissement au Maroc

2. أنجز (ي) ملخصا للموضوع بغير اللغة التي تم بها تحرير الجواب عن السؤال الأول.

خطاب صاحب الجلالة بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2022

وإننا نراهن اليوم، على الاستثمار المنتج، كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة؛

لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنمية.

وننتظر أن يعطي الميثاق الوطني للاستثمار، دفعة ملموسة، على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية.

وهو ما يتطلب رفع العراقيل، التي لاتزال تحول دون تحقيق الاستثمار الوطني لإقلاع حقيقي، على جميع المستويات.

فالمراكز الجهوية للاستثمار، مطالبة بالإشراف الشامل على عملية الاستثمار، في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها، في مواكبة وتأييد حاملي المشاريع، حتى إخراجها إلى حيز الوجود.

وفي المقابل، ينبغي أن تحظى بالدعم اللازم، من طرف جميع المتدخلين، سواء على الصعيد المركزي أو الترابي. وعلى مستوى مناخ الأعمال، فقد مكنت الإصلاحات الهيكلية التي قمنا بها، من تحسين صورة ومكانة المغرب في هذا المجال.

ولكن النتائج المحققة، تحتاج إلى المزيد من العمل، لتحرير كل الطاقات والإمكانات الوطنية، وتشجيع المبادرة الخاصة، وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وهنا نريد التركيز، مرة أخرى، على ضرورة تفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري، وتبسيط ورقمنة المساطر، وتسهيل الولوج إلى العقار، وإلى الطاقات الخضراء، وكذا توفير الدعم المالي لحاملي المشاريع.

ولتقوية ثقة المستثمرين في بلادنا، كوجهة للاستثمار المنتج، ندعو لتعزيز قواعد المنافسة الشريفة، وتفعيل آليات التحكيم والوساطة، لحل النزاعات في هذا المجال.

وبما أن الاستثمار هو شأن كل المؤسسات والقطاع الخاص فإننا نؤكد على ضرورة تعبئة الجميع، والتحلي بروح المسؤولية، للنهوض بهذا القطاع المصيري لتقدم البلاد.

ويبقى الهدف الاستراتيجي، هو أن يأخذ القطاع الخاص، المكانة التي يستحقها، في مجال الاستثمار، كمحرك حقيقي للاقتصاد الوطني.

والمقاولات المغربية، ومنظماتها الوطنية والجهوية والقطاعية، مدعوة لأن تشكل رافعة للاستثمار وريادة الأعمال. كما أن القطاع البنكي والمالي الوطني، مطالب بدعم وتمويل الجيل الجديد، من المستثمرين والمقاولين، خاصة الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي هذا السياق، نجدد الدعوة لإعطاء عناية خاصة، لاستثمارات ومبادرات أبناء الجالية المغربية بالخارج. ولتحقيق الأهداف المنشودة، وجهدنا الحكومة، بتعاون مع القطاع الخاص والبنكي، لترجمة التزامات كل طرف في تعاقد وطني للاستثمار.

ويهدف هذا التعاقد لتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل، في الفترة بين 2022 و2026.

1. المحور الأول : اقتصاد منتج ومتنوع قادر على خلق قيمة مضافة ومناصب شغل ذات جودة

صحة relevance

يتوفر المغرب على مؤهلات وإمكانات هامة لإنجاح إقلاعه الاقتصادي. وقد وضع المغرب خلال العقدين الأخيرين أسس هذا الإقلاع من خلال إصلاحات هيكلية وانفتاح اقتصادي قوي واستثمارات هامة مهمة في قطاع البنيات التحتية. ويتحتم الاستغلال المكثف لعدة مصادر هامة أساسية لخلق الثروة، والمتمثلة في: رأسمال طبيعي هام يحتاج إلى تطوير أكبر؛ رأسمال لامادي غني يتعين تثمينه؛ موقع جيو-استراتيجي مميز يتيح فرصا واعدة للاندهاج في سلاسل القيمة العالمية؛ وسوق داخلي يتطلب إعادة الاستقطاب والتطوير. وفي هذا الصدد، يطمح النموذج التنموي الجديد إلى أن يقوم المغرب باستغلال مجموع هذه المؤهلات ليصبح بلدا يتيح الفرص ويفسح المجال للمبادرة المقاولانية والابتكار.

وباستغلاله لكل هذه الامكانات، يستطيع المغرب تسريع وتيرة نموه الاقتصادي الذي يشكل أحد الأعمدة الأساسية للنموذج التنموي الجديد. ويبدو أن تحقيق نمو اقتصادي مضطرب، توزع نتائجه بشكل أفضل، يعد أمرا ضروريا لتحسين مستوى عيش الساكنة ومنح فرص الشغل للشباب وخلق الموارد الضرورية قصد استثمارها في الرأسمال البشري وتمويل الحاجيات الاجتماعية. إلا أن الاقتصاد المغربي يواجه حاليا الصعوبة التي تلاقبها معظم الدول ذات الدخل المتوسط²⁴. لذا، يطمح النموذج التنموي للخروج من هذا المأزق من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي لتبلغ نسبة سنوية تفوق 6% في المتوسط. ومن شأن بلوغ هذا المستوى أن يمكن من مضاعفة الناتج الداخلي الخام للفرد في أفق سنة 2035.

harmonie et durabilité

إن تحسين جودة النمو الاقتصادي أمر ضروري من أجل تنمية دامية ومستدامة. وهكذا، يجب على النمط الجديد للنمو الاقتصادي ببلادنا أن يكون أكثر نجاعة من خلال الاعتماد، بشكل أكبر، على الرفع من الإنتاجية مع توزيع أمثل للاستثمار، الذي يجب أن يوجه إلى الأنشطة الإنتاجية، مع مساهمة أقوى للقطاع الخاص. ويجب أن يتسم هذا النمو الاقتصادي بقدرة أكبر على الصمود باعتماده على قاعدة إنتاجية أكثر تنوعا وأكثر خلقا لمناصب الشغل، لاسيما في القطاع المنظم، التي تركز على المؤهلات وتدعم إدماج النساء. وفي الأخير، يجب أن يتم توزيع إنتاج الثروة بشكل أكثر إنصافا بين مختلف جهات الوطن من خلال استغلال كل الإمكانيات الاقتصادية على مستوى كافة المجالات الترابية.

من أجل بلوغ هذا المستوى من النمو الاقتصادي، يتعين على المغرب الشروع في تفعيل مسلسل تحول نسيجه الاقتصادي. وفي هذا الصدد، ومن أجل تطوير الاقتصاد الوطني بشكل أكبر وجعله يقترب من بنية الاقتصادات المتقدمة، يتوجب تشجيع أربع عمليات أساسية، وهي: تحديث النسيج الاقتصادي الحالي من خلال إدماج أغلب الأنشطة في القطاع المنظم والرفع من تنافسية هذا النسيج وإنتاجيته؛ تنويع الاقتصاد للسماح بتطوير أنشطة اقتصادية ومهارات جديدة؛ الرفع من مستوى القيمة المضافة المحلية؛ وأخيرا الاندماج الأكبر في الاقتصاد العالمي بهدف توجيه المقاولات المغربية نحو التصدير. وسيسمح هذا التحول الاقتصادي المنتج من تحقيق الرهان المتمثل في إشعاع علامة "صنع في المغرب" (أنظر الإطار رقم 13 - رهانات النموذج التنموي الجديد: علامة "صنع في المغرب": التنويع والارتقاء بالنظام الإنتاجي).

24 يشير مازق البلدان ذات الدخل المتوسط إلى حالة البلدان التي تعاني من ثبات في نمو ناتجها الداخلي الخام الفردي على مدى فترة طويلة. ويعتبر ضعف مكاسب الإنتاجية بشكل عام العقبة الرئيسية أمام انتقال هذه البلدان إلى فئة الدخل المرتفع.

تندرج دينامية القطاع الخاص في صلب أولويات النموذج التنموي الجديد، يتطلب تحقيق التحول في عملية الإنتاج قطاعا خاصا رائدا في ميدان الأعمال والابتكار، قادرا على المجازفة واستكشاف فرص جديدة والانطلاق في ولوح قطاعات وأسواق جديدة ومواجهة المنافسة الدولية. غير أن الاقتصاد المغربي يتسم بنقص على مستوى ريادة الأعمال في الأنشطة المنتجة والمبتكرة نتيجة ثقافة تدبيرية لا تشجع إلا قليلا على المجازفة ومناخ للأعمال قليل الملاءمة. ومن بين الرهانات الكبرى للنموذج التنموي الجديد القدرة على إرساء مناخ يحفز على نهج توجهات اقتصادية أكثر جدوى عبر تحرير المبادرة الخاصة ووضع سياسات عمومية تشجع على الاستثمار المنتج.

كما يجب على القطاع العام الاستثمار في لعب دور أساسي في تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني وتحفيز المبادرة الخاصة. فوفق فلسفة ومقاربة النموذج التنموي الجديد يتوجب على القطاع العام دعم الدينامية الاقتصادية الوطنية من خلال إنتاج الخيارات الجماعية وتسهيل المبادرة الخاصة وضبط الأسواق وإعمال السياسة الماكرو-اقتصادية وتحفيز القطاعات المستقبلية.

وعلى وجه الخصوص، فإن تقوية دور المقاولات العمومية، من خلال إصلاح سياسة المساهمة المالية للدولة في هذه المقاولات، سيكون أمرا ضروريا اعتبارا لدورها المهيكل في بعض القطاعات الاستراتيجية بالنسبة للتنافسية بلادنا ولقدرتها على تنشيط بعض المنظومات الاقتصادية القطاعية والتراكية. ويجب أن يمر هذا الإصلاح عبر الاستقلال المالي للمؤسسات والمقاولات العمومية وتدبيرها تدبيرا جيدا وتوضيح الوصاية التي تخضع لها وكذا الفصل بين المهام الاستراتيجية وبين مهام التدبير العملي ومهام الضبط في كل القطاعات.

ويجب على الدولة أيضا، أن تجعل من الطلبات العمومية أداة حقيقية للتنمية المنتجة وأن تحفز على بروز اقتصاد اجتماعي مهيكل ومبتكر باستطاعته إنتاج خدمات جماعية وخلق قيمة مضافة في عموم مناطق البلاد.

Transit

Transit

يستلزم إنجاز عملية التحويل الاقتصادي بالمغرب جيلا جديدا من الإصلاحات المركبة تنجز على الأمد الطويل وتستند إلى دعم سياسي قوي. في هذا الإطار، ومن أجل إطلاق دينامية اقتصادية نسقية تعين كل الفاعلين، يقترح النموذج التنموي الجديد خارطة طريق مبنية على خمسة خيارات استراتيجية هي: (1) تأمين المبادرة الخاصة بهدف القضاء على كل العوائق التنظيمية والحوالز الإدارية واقتصاد الربح، (2) توجيه الفاعلين الاقتصاديين نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة بواسطة منظومة متكاملة للدعم والتحفيز، (3) إحداث صدمة تنافسية قصد تخفيض تكاليف عوامل الإنتاج وتحسين جودتها، (4) وضع إطار ماكرو-اقتصادي في خدمة التنمية، (5) بروز الاقتصاد الاجتماعي كدعامة جديدة للتنمية.

NMD

ويتعين تفعيل الخيارات الاستراتيجية التي يقترحها النموذج التنموي الجديد بكيفية مستعجلة قصد بناء اقتصاد ما بعد جائحة كوفيد-19 خصوصا وأن هذه الجائحة قد تسببت في أزمة اقتصادية عميقة وغير مسبوقة كشفت مكان ضعف النسيج الإنتاجي الوطني وأثرت سلبا على إمكانات النمو الاقتصادي وتستلزم هذه الأزمة عملا إراديا للحفاظ على المقاولات غير أنها تُنبئ أيضا بفرص اقتصادية جديدة مع تطور الصناعات المرتبطة بالحياة ونقل سلاسل القيمة خصوصا بأوروبا، إذ يتعين استغلال هذه الفرص بصفة كاملة عبر فتح المجال لمبادرات المقاولات وعبر بروز جيل جديد من المقاولات الحاملة لمشاريع التحويل الإنتاجي.

entre

Transit productive



الوزارة

النموذج التنموي الجديد: مغرب الغد

TEXTES GENERAUX

Dahir n° 1-22-76 du 14 jomada I 1444 (9 décembre 2022)
portant promulgation de la loi-cadre n° 03-22 formant
charte de l'investissement.

LOUANGE A DIEU SEUL !

(Grand Sceau de Sa Majesté Mohammed VI)

Que l'on sache par les présentes - puisse Dieu en élever
et en fortifier la teneur !

Que Notre Majesté Chérifienne,

Vu la Constitution, notamment ses articles 42 et 50,

A DÉCIDÉ CE QUI SUIT :

Est promulguée et sera publiée au *Bulletin officiel*, à la
suite du présent dahir, la loi-cadre n° 03-22 formant charte
de l'investissement, telle qu'adoptée par la Chambre des
représentants et la Chambre des conseillers.

Fait à Rabat, le 14 jomada I 1444 (9 décembre 2022).

Pour contrescing :

Le Chef du gouvernement,

AZIZ AKHANNOUCH.

*

* *

**Loi-cadre n° 03-22
formant charte de l'investissement**

Préambule

Dans son Discours adressé au Parlement, à l'occasion
de l'ouverture de la 1^{re} session de la 1^{re} année législative de la
onzième législature, Sa Majesté le Roi MOHAMMED VI, que
Dieu L'assiste, a appelé à la mise en place, dans les meilleurs
délais, d'une «nouvelle charte compétitive de l'investissement».

En effet, plus de vingt-six (26) ans après l'adoption de
la loi-cadre n° 18-95 formant charte de l'investissement, il est
devenu impératif de procéder à une réforme de la politique de
l'Etat en matière de développement et de promotion de
l'investissement, en vue de l'adapter aux exigences du nouveau
modèle de développement et aux profondes mutations
institutionnelles, économiques, sociales, environnementales
et technologiques qui s'opèrent à l'échelle nationale et
internationale.

Cette importante réforme qui concerne aussi bien le
dispositif de soutien à l'investissement proprement dit que les
mesures tendant à renforcer l'attractivité du Royaume, s'inscrit
dans le sillage des réformes structurantes initiées, sous la
conduite éclairée de Sa Majesté le Roi, par le Maroc en matière
de développement de l'investissement et de facilitation de l'acte
d'investir. Parmi ces réformes, figurent la mise en œuvre de la
régionalisation avancée, l'adoption de la charte nationale de

la déconcentration administrative, la réforme des centres
régionaux d'investissement et la création des commissions
régionales unifiées d'investissement, la simplification des
procédures et des formalités administratives, la création du
Fonds Mohammed VI pour l'investissement, le développement
du partenariat public-privé, l'adoption de la loi-cadre portant
réforme de la fiscalité et le lancement d'une réforme profonde
du secteur des établissements et entreprises publics.

La présente loi-cadre vient consolider cette dynamique
de réformes que connaît notre pays. S'appuyant sur les
recommandations contenues dans le rapport général de 2021
établi par la commission spéciale sur le modèle de
développement, elle fixe les objectifs fondamentaux de l'action
de l'Etat en matière de développement et de promotion de
l'investissement, dans la perspective d'ériger le Maroc en hub
continental et international attractif pour les investissements.

A cet effet, des dispositifs de soutien à l'investissement
ont été mis en place. Ces dispositifs comportent un dispositif
de soutien principal et des dispositifs de soutien spécifiques.

Le dispositif principal vise à soutenir les projets
d'investissement répondant à des critères définis, à réduire les
disparités entre les provinces et les préfectures du Royaume
en matière d'attraction des investissements et à développer
l'investissement dans les secteurs d'activité prioritaires.

S'agissant des dispositifs spécifiques, ils tendent à
soutenir les projets d'investissement à caractère stratégique,
les très petites, petites et moyennes entreprises et le
développement des entreprises marocaines à l'international.

Les textes nécessaires à la mise en œuvre de l'ensemble
de ces mesures seront édictés selon un calendrier précis.

Si les dispositifs de soutien à l'investissement sont au
cœur de la politique de l'Etat en matière de développement et
de promotion de l'investissement, il n'en demeure pas moins
que des réformes parallèles doivent être poursuivies ou
engagées en matière d'accès au financement, de renforcement
de la compétitivité du secteur de la logistique, de recours aux
énergies renouvelables, d'accès au foncier et de facilitation de
l'acte d'investir.

La mise en œuvre de ces réformes parallèles auxquelles
renvoie la présente loi-cadre contribuera, sans nul doute, à
renforcer l'attractivité du Royaume et à accroître la part de
l'investissement privé, national et international, dans le total
des investissements réalisés qui demeurent fortement
caractérisés par la prédominance de l'investissement public.

Chapitre premier

Dispositions générales

Article premier

En application des dispositions du deuxième alinéa de
l'article 71 de la Constitution, la présente loi-cadre fixe, comme
suit, les objectifs fondamentaux de l'action de l'Etat en matière
de développement et de promotion de l'investissement :

la création d'emplois stables ;

la réduction des disparités entre les provinces et les
préfectures du Royaume en matière d'attraction des
investissements ;

Résumé

Sous la conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, le Maroc a réalisé des progrès économiques, politiques et sociaux remarquables au cours des deux dernières décennies permettant d'améliorer le niveau de vie et de réduire la pauvreté. S'appuyant sur les grandes réformes structurelles entreprises au début du siècle, le Maroc a depuis avancé à grands pas afin de diversifier et moderniser son économie et de réformer ses institutions publiques. Des améliorations importantes apportées au climat des affaires et aux infrastructures, conjuguées à la stabilité macroéconomique et politique, et à une situation géographique stratégique, ont stimulé les investissements et la croissance dans les secteurs à forte productivité des chaînes de valeur mondiales. L'ouverture du Maroc aux investissements étrangers directs et son intégration croissante et continue aux chaînes de valeurs mondiales lui ont ainsi permis d'émerger comme l'une des destinations les plus attractives de la région.

Reconnaissant néanmoins la nécessité d'encourager une trajectoire de développement économique et social plus durable et plus inclusif, le Maroc œuvre activement à renforcer davantage son climat de l'investissement en introduisant une nouvelle dynamique de réforme. En effet, la répartition territoriale des investissements étrangers directs au Maroc reflète les fortes disparités sociales et économiques existantes entre les territoires. Alors que les retombées des investissements sont actuellement concentrées dans certaines zones économiques délimitées ou dans certains secteurs spécifiques, le Maroc s'efforce d'accroître leur répartition équitable et de stimuler la création d'emplois pour une population marocaine active grandissante. L'investissement est encore porté à hauteur de deux-tiers par le secteur public alors que des défis entrepreneuriaux et des lacunes en matière de développement des compétences locales subsistent. L'augmentation de la formation de capitaux privés étrangers et nationaux est essentielle pour atteindre des niveaux de croissance plus élevés et plus durables.

Dans ce contexte, des recommandations politiques ont été énoncées dans une proposition globale pour un Nouveau modèle de développement, élaborée par une commission spéciale en 2021, qui énumère des réformes concrètes. Conformément aux hautes orientations royales, le gouvernement vise à stimuler l'investissement privé pour atteindre ces objectifs et ainsi contribuer à l'augmentation de la productivité, au développement des compétences, à la création d'emplois, à l'innovation, à la transformation numérique, au développement territorial et à la transition verte, autant d'objectifs de développement essentiels.

Dans cette optique, le Royaume a résolument mis l'accent sur la mise en place de lois et de réglementations modernisées en matière d'investissement. L'adoption de la nouvelle Charte de l'investissement en 2022, suivant la mise en place du Nouveau modèle de développement, en est le fer de lance et a pour ambition de donner un nouveau souffle au climat de l'investissement au Maroc. Mettant pour la première fois l'accent sur le principe de non-discrimination en matière d'investissement, elle vise à maximiser les impacts de l'investissement, en particulier en termes de création d'emplois stables, de développement équitable des territoires, de priorisation des secteurs porteurs pour l'économie nationale et de développement durable.

EXAMEN DE L'OCDE DES POLITIQUES DE L'INVESTISSEMENT : MAROC 2024 © OCDE 2024

Le rythme soutenu de réforme des lois afférentes au droit des affaires a également fortement contribué à faire du Maroc une destination attractive et sécurisante pour les investissements étrangers. Ces textes offrent aux investisseurs un cadre moderne et propice à l'investissement. L'introduction d'un nouveau modèle de traité bilatéral d'investissement en ligne avec les pratiques internationales les plus récentes ainsi que la simplification, la dématérialisation et la déconcentration des procédures administratives relatives à l'investissement constituent également des avancées significatives dans la mise en place d'un environnement réglementaire robuste, transparent et cohérent pour les investisseurs nationaux comme étrangers. Le Maroc a également engagé des réformes importantes pour soutenir la transformation digitale du pays et attirer les investissements dans l'économie numérique.

IDE
Numérique

Dans ce même élan, les autorités marocaines ont révisé leur cadre institutionnel pour la promotion et la facilitation de l'investissement afin de lui donner une nouvelle impulsion. Ainsi, la création du ministère de l'Investissement, de la Convergence et de l'Évaluation des Politiques Publiques (MICEPP) vise à donner une importance stratégique et horizontale à la politique de l'investissement. Le Royaume a mis en place une Commission Nationale d'Investissement et s'est par ailleurs doté d'une nouvelle gouvernance unifiée et territorialisée de l'investissement, constituée, au niveau national, par l'Agence Marocaine de Développement des Investissements et des Exportations, sous la tutelle du nouveau ministère, et complétée, au niveau infranational, par l'action des Centres Régionaux d'Investissement qui, depuis mai 2023, sont rattachés au Chef du gouvernement, qui en a délégué une partie des prérogatives au MICEPP.

Crat
Ag-c / M
/ CRI.

Ces réformes structurelles, qui s'inscrivent dans une feuille de route pour l'amélioration de l'environnement des affaires 2023-2026, lancée en mars 2023, ont déjà permis une meilleure cohérence des politiques, des stratégies nationales plus intégrées en matière d'investissement et de développement territorial, et un cadre de gouvernance national et infranational plus inclusif en matière d'investissement. La poursuite de la mise en œuvre de la Charte de l'investissement et des réformes de régionalisation avancée devrait permettre d'améliorer le climat des affaires local et, ainsi, de renforcer l'attractivité territoriale pour les investissements étrangers et nationaux. Le Maroc est également attaché à ce que l'activité économique des investissements nationaux et étrangers ne nuise pas au développement social et environnemental et contribue au développement durable du Royaume. Ainsi, depuis son adhésion à la Déclaration de l'OCDE sur l'investissement international et les entreprises multinationales en novembre 2009, le Maroc a également œuvré à l'élaboration de politiques propices à la conduite responsable des entreprises. L'activité et l'efficacité de son point de contact national font figure de référence dans la région. La dynamique des réformes doit donc être maintenue et approfondie pour que les avantages des récentes réformes du climat de l'investissement soient largement partagés et contribuent à la réalisation des objectifs de développement durable du pays.

+ Intro.

NCE + RA
Le Climat des

Pour ce faire, le gouvernement a la possibilité d'intensifier encore davantage ses politiques de soutien à un climat de l'investissement solide et transparent, et favorisant une croissance plus durable et inclusive. Les autorités pourraient envisager des initiatives complémentaires pour améliorer le climat de affaires, en modernisant notamment les lois relatives à l'expropriation ou encore au régime foncier. Dans ses efforts d'attraction, le gouvernement pourrait également cibler de façon plus proactive des investissements à fort impact socio-économique, y compris dans les secteurs décarbonés, à forte intensité numérique et générateurs d'emplois inclusifs et de qualité. Il sera également nécessaire de concrétiser l'engagement des institutions publiques, au niveau national et régional, en les dotant de ressources financières adéquates et en renforçant les capacités des agents publics afin que ces derniers puissent mettre en œuvre efficacement les réformes en cours. L'enjeu est également d'assurer l'adoption de ces politiques par les entreprises et la société dans son ensemble. Ainsi, il est essentiel d'accompagner les investisseurs et les consommateurs, et de les sensibiliser aux nouvelles politiques, à la numérisation croissante, et à la gouvernance renforcée et déconcentrée de la politique de l'investissement. Dans la même optique, le gouvernement doit poursuivre ses efforts visant à améliorer la cohérence des stratégies nationales et infranationales en matière d'investissement, de développement territorial et de plans sectoriels.

ميزانية الاستثمار العمومي في 2025 ... زيادة نسبية أمام تطلعات مرتفعة

بوتيرة تصاعدية في السنوات الأخيرة، سارت الاعتمادات أو الأغلفة المالية المخصصة لمشاريع "الاستثمار العمومي" ضمن مشاريع قوانين المالية؛ وهو ما لم تخطئه عيون الفاعلين الاقتصاديين والمهتمين بشؤون المال والأعمال.

المذكورة المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2025 لم تخلُ "نظرة عامة حول التوزيع الجوهري للاستثمار العمومي، حسب أبرز مجالات تدخل السياسات العمومية"، من خلال "عرض أهم المشاريع التي تهتم القطاعات الرئيسية لتدخل الدولة، خاصة القطاعات الاجتماعية وقطاعات البنية التحتية وكذا القطاعات المنتجة".

باستقراء أرقام المذكورة، فإن "الغلاف المالي المخصص للاستثمار العمومي" سيصل 340 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 1,5% (أو 5 ملايين درهم) مقارنة مع سنة 2024.

وتتوزع ميزانية الاستثمار العمومي، حسب المعطيات الرسمية، بين ميزانية الدولة (الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة) بمبلغ 120,5 مليارات درهم، والمؤسسات والمقاولات العمومية بمبلغ 138 مليار درهم، و"صندوق محمد السادس للاستثمار" بمبلغ 45 مليار درهم، والجماعات الترابية بغلاف مالي يبلغ 21,5 مليارات درهم، و"الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية" بغلاف مالي قدره 15 مليار درهم.

كما أكدت الحكومة أنها ستواصل "بذل المزيد من الجهود على مستوى الاستثمار العمومي، كما كان الحال بالنسبة للفترة الممتدة بين سنتي 2021 و2024".

ارتفاع نسبي

تطبيقا على الموضوع وقراءة في أبعاده، أوضح محمد عادل إيشو، أستاذ الاقتصاد بالمدرسة العليا للتكنولوجيا بخنيفرة (جامعة السلطان مولاي سليمان - بني ملال)، أن "تجديد البنية التحتية بالمغرب يتطلب خطوات استثمارية كبيرة نحو تحقيق المغرب النافع للجميع"، لافتا إلى أن "الاستعداد لاستضافة الفعاليات العالمية لكأس العالم 2030 يبرز الحاجة الماسة للمغرب إلى تعزيز بنياته التحتية بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة. لهذا الغرض، خصصت الميزانية المغربية لعام 2025 زيادة في الاعتمادات المالية للاستثمار العمومي بقيمة 5 مليارات درهم، لتصل إلى مجموع 340 مليار درهم؛ ما يمثل ارتفاعا نسبيا 1,5%".

وأكد إيشو، في إفادات تحليلية لهسبريس، "توزع هذه الزيادة عبر قطاعات حيوية تشمل البنية التحتية، القطاعات الاجتماعية والإنتاجية؛ فيما تركز الحكومة بشكل خاص على تعزيز البنية التحتية لدعم التطورات اللازمة لاستضافة الفعاليات الدولية ولتعزيز التحول الرقمي والتكنولوجي في البلاد".

الزيادة في الاستثمارات العمومية، وفق المحلل الاقتصادي، "لها دور حيوي في تنشيط المقاولات المغربية، لا سيما الصغيرة والمتوسطة، بوصفها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. هذه الاستثمارات تعزز قدراتها الإنتاجية وتفتح أمامها آفاقا جديدة للمشاركة في مشاريع كبرى؛ مما يساهم في زيادة مداخيل الدولة على المدى المتوسط ويخلق فرص عمل مهمة، مساهمة بذلك في تقليل معدلات البطالة التي تجاوزت عتبة 13%".

البنيات التحتية

"من المتوقع أن تشمل الاستثمارات تحسينات في النقل والمواصلات، وتوسعة الطرق، وتحديث الموانئ والمطارات، وتطوير المرافق العامة لتواكب أحدث المعايير العالمية"، عتد أستاذ الاقتصاد لافتا إلى أن "هذه الخطوات لا تعزز فقط القدرة التنافسية للمغرب على المستوى الدولي؛ بل تساهم أيضا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ينعكس إيجابيا على المجتمع".

وبالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية، فـ "الزيادة في الاستثمار العمومي ذات دور حيوي في تقوية الدبلوماسية المغربية وزيادة جاذبيتها عالميا، مما يساهم في دفع طموحات المملكة للانضمام إلى نادي الدول الناشئة. يُعزز هذا النهج صورة المغرب دوليا من خلال تقوية قدراته التنظيمية واللوجستية لاستضافة الفعاليات الدولية الكبرى"، حسب قراءة إيشو.

بالمقابل استدرك بالقول: "مع ذلك، تواجه المملكة تحديات جسيمة تتعلق بالاستدامة المالية العمومية، حيث تشير التقديرات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط (HCP) إلى أن الدين العام الكلي للمغرب، الداخلي والداخلي، قد يبلغ 85,2% من الناتج المحلي الإجمالي (1300 مليار درهم) في 2024 مقابل 85,6% في 2023. ويتوقع أن يستقر العجز المالي في 2024 إلى حوالي 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي".

Fachm energie

وأثار الانتباه إلى "معاناة الهياكل المحلية من هشاشة في تلبية الحاجيات الاستثمارية، فضلا عن تحدي الفاتورة الطاقية في ظل الاعتماد الكبير على الموارد غير المتجددة. هذه العوامل تستوجب تطبيق إجراءات حازمة لضمان الاستدامة المالية من خلال تحسين الإيرادات الحكومية، ترشيد النفقات، وتحسين كفاءة الاستثمار العام لضمان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة"، خاتما بالتوصية: "من الضروري التركيز على ضمان الشفافية والفعالية في تنفيذ هذه المشاريع لضمان تحقيق الأهداف المنشودة وتعظيم العائد على الاستثمارات؛ وذلك من خلال إشراك الخبراء والمؤسسات ذات الصلة وتحسين آليات المتابعة والتقييم".

هسبريس، الأربعاء 30 أكتوبر 2024 (بتصرف)

LentEURS bureaucratiques, l'ennemi de l'investissement

Avec une croissance attendue de 5,6% en 2025, l'économie marocaine repose sur des fondamentaux solides : stabilité politique, industrialisation dynamique et diversification sectorielle. Son tissu productif allie industries de pointe (automobile, électronique, aéronautique), secteurs traditionnels à forte valeur ajoutée (phosphates, agroalimentaire) et services tournés vers l'export, affirmant ainsi sa place sur la scène économique mondiale.

Le Maroc se distingue par un réseau dense d'accords de libre-échange lui ouvrant les portes des marchés européens, nord-américains et moyen-orientaux. Contrairement à d'autres économies de la région MENA, souvent concentrées sur quelques filières, il affiche une structure commerciale équilibrée avec un indice de diversification de 86, au-dessus des moyennes régionale et mondiale, garantissant une résilience accrue face aux chocs extérieurs. Un rapport de BMI (Fitch Solutions), repris par le quotidien *L'Economiste* dans son édition du 27 mars, dresse un état des lieux détaillé des opportunités et défis du marché marocain.

L'essor des infrastructures logistiques constitue un levier essentiel. Le port Tanger Med, désormais l'un des principaux hubs à conteneurs de Méditerranée, illustre la stratégie du Maroc pour s'intégrer aux chaînes de valeur mondiales. L'émergence des zones industrielles intégrées et des plateformes multimodales renforce encore cette dynamique.

Avec un stock d'IDE dépassant les 72 milliards de dollars (soit 53% du PIB), le Maroc bénéficie d'une confiance soutenue des investisseurs internationaux. Des géants comme Stellantis et Gotion High Tech y implantent des unités stratégiques dans les secteurs d'avenir (électromobilité, batteries). Toutefois, malgré ces avancées, des freins structurels persistent : les lenteurs administratives, la complexité des procédures et l'instabilité réglementaire continuent de poser problème, malgré les efforts de digitalisation et la mise en place de guichets uniques.] CRI .

Un défi majeur demeure : la forte dépendance énergétique. En l'absence de ressources hydrocarbures significatives, le Maroc importe l'essentiel de ses besoins, ce qui l'expose aux chocs exogènes et pèse sur les équilibres budgétaires. Bien que les ambitions en matière de transition énergétique soient réelles, elles n'ont pas encore permis de compenser ce déficit.

Autre source de vulnérabilité : 63% des exportations marocaines sont destinées à l'Union européenne. Toute perturbation économique ou durcissement réglementaire dans la zone euro se répercute immédiatement sur l'activité. De plus, la sécheresse récurrente et le stress hydrique fragilisent le secteur agroalimentaire et, par extension, l'ensemble de la chaîne logistique, entraînant des effets inflationnistes et des déséquilibres sur la balance commerciale.

Classé 77e mondial en matière de climat des affaires, le Maroc a engagé des réformes, mais le cadre juridique reste perfectible. Chevauchements institutionnels, lenteur des procédures et volatilité réglementaire nuisent à l'attractivité pour les investisseurs, notamment les nouveaux entrants. L'absence d'une justice commerciale spécialisée et l'application inégale des règles alimentent une perception d'insécurité juridique, lit-on.

Dans le domaine de la propriété intellectuelle, bien que le cadre législatif soit aligné sur les standards internationaux, des lacunes dans l'application des lois freinent le développement des secteurs innovants. Par ailleurs, des barrières tarifaires et non tarifaires persistent, comme l'illustrent les droits de douane appliqués aux produits turcs, ajoutant une dose de protectionnisme ponctuel.

Le secteur financier marocain, bien que stable, manque encore de profondeur et d'attractivité pour les investisseurs étrangers. Le marché des capitaux demeure limité, freinant ainsi le financement des entreprises et l'essor des projets à forte valeur ajoutée.

Si le Maroc affiche des atouts indéniables -diversification, infrastructures modernes, ouverture commerciale- il doit encore lever des obstacles structurels pour consolider sa croissance et améliorer son attractivité. L'accélération des réformes administratives, une stratégie énergétique renforcée et une meilleure adaptation aux défis climatiques seront des leviers décisifs pour pérenniser son essor économique.

Le 360, 26/03/2025